

العراق

ظلت المواجهات المسلحة التي تقودها الحكومة العراقية مدعومة بميليشيات شيعية وقوات كردية بالأساس، وعشائر سنية وفصائل تركمانية وإيزيدية ومسيحية أصغر، ومسنودة بغطاء جوي عسكري تحت مظلة الولايات المتحدة، ضد تنظيم "الدولة الإسلامية/داعش" ترسم ظلالاً قاتمة على أوضاع حقوق الإنسان في العراق خلال عام ٢٠١٥. فقد قدرت تقارير أممية وأخرى مستقلة عدد القتلى المدنيين الذين وقعوا نتيجة المواجهات المسلحة ما بين الحكومة العراقية والميليشيات المتحالفة معها وتنظيم داعش، ما بين ٧٥٠٠ وأكثر من ١٧٠٠٠ ألف قتيل، وضعفهم على الأقل من الجرحى، مما يجعل سنة ٢٠١٥ تحتل المرتبة الرابعة لأكثر الأعوام دموية منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.^١

١- حسب منظمة "أيرافي بودي كاونت"، فعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، لا يزالان الأكثر دموية حيث قتل خلالهما نحو 55 ألف عراقي أثر أسوأ موجات العنف الطائفي التي اندلعت بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء في فبراير/شباط ٢٠٠٦. ويأتي عام ٢٠١٤ في المرتبة الثالثة بحجم قتلى يربو على العشرين ألفاً وهو العام الذي شهد توسع تنظيم داعش الكبير في شمال وغرب العراق، بالإضافة إلى محافظة ديالى المحاذية للحدود الإيرانية في الشرق. أنظر بيانات المنظمة على (<https://www.iraqbodycount.org/database/>)

واستمرت معاناة أكثر من ٣.٢ مليون نازح داخلي عراقي اضطروا إلى مغادرة منازلهم بعد توسع تنظيم داعش الكبير ما بين يونيو ٢٠١٤ ومايو ٢٠١٥ في المحافظات ذات الأغلبية السنية في العراق، ولا يبدو أنه وارد العودة إلى منازلهم في المدن والبلدات والقرى التي حررت في ٢٠١٥، بسبب الدمار الهائل الذي لحق بها من ناحية، والخشية من انتقام الميليشيات الشيعية خاصة في محافظة ديالى المختلطة طائفيا وعرقيا، أو بقايا تنظيم داعش أو خلاياه النائمة في الأنبار، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية الهائلة التي تواجه الحكومة العراقية لإعادة إعمار المناطق المنكوبة جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي يشكل نحو ٩٠% من عائدات الحكومة العراقية.

إلا أن المفارقة الأهم خلال عام ٢٠١٥ كانت تزامن النجاحات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية والتي أسفرت عن استعادة نحو ٤٠% من الأراضي التي سيطر عليها منذ احتلال مدينة الموصل في يونيو ٢٠١٤، مع استمرار تفكك سيطرة الحكومة المركزية في بغداد على إدارة مؤسسات الدولة نتيجة عدة تطورات كبرى أهمها توسع سلطة الميليشيات الشيعية في المجال الأمني، وظهور مطالبات كردية أعلى صوتا تدعو للاستقلال، ومحدودية خطط الإصلاح ومحاربة الفساد إضافة إلى تزايد التدخلات الإقليمية والدولية في البلاد.

وقد فاقمت هذه التطورات من الاختلالات الجسمية المترسخة في بنية الدولة العراقية قبل وبعد الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣. ومن أبرزها عدم وضوح العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان وخاصة فيما يتعلق بسن قانون توزيع الثروة^٢ وترسيم حدود المناطق المتنازع عليها، بالإضافة إلى التنازع بين صلاحيات ومسؤوليات الحكومة الفيدرالية ومجالس المحافظات التسع عشر. وعلى الرغم من وعود رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي

٢- على الرغم من التفاؤل بتحسّن العلاقات بين بغداد وكردستان بعد توقيع اتفاق النفط في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ بعد سنوات من التوتر بين الطرفين، إلا أن الاتفاق سرعان ما أنهى بعد نحو ستة شهور بسبب الاتهامات المتبادلة بين الجانبين عن عدم الالتزام ببنيه. لتفاصيل أكثر أنظر تقرير "نشرة نفط العراق" المترجم للعربية على موقع الحوار المتمدن:

(=<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=492298&r=0&cid=179&u=&i=0&q>)

بمحااربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة^٣، إلا أن حزمة الإصلاحات التي أعلن عنها في أغسطس ٢٠١٥^٤، لم تنجح في إقناع قطاعات كبيرة من العراقيين، الذين استمروا بالتظاهر في بغداد ومحافظات شمالية وجنوبية، متهمين السلطة بعدم الجدية في مكافحة الفساد الذي لا يؤثر فقط على مجال الأعمال ولكن يشمل أيضا توفير الخدمات الأساسية التي تعاني تدهورا مستمرا وخاصة في مجالات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة^٥. لكن الفشل في مواجهة نقشي الفساد لا يقع على عاتق الحكومة وحدها، وإنما يرجع جزئيا أيضا إلى الاختلالات العميقة في بنية الدولة العراقية منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. فأليات الرقابة على الأداء الحكومي تفقر إلى الفعالية سواء تعلق الأمر بالبرلمان أو الأجهزة الرقابية كهيئة "النزاهة" بسبب سياسات المحاصصة الطائفية في التعيينات^٦، وطبيعة النظام الانتخابي التي تفرض تشكيل حكومات ائتلافية واسعة تحد عمليا من وجود معارضة برلمانية حقيقية، بالإضافة إلى الاستقلالية المنقوصة للسلطة القضائية^٧ وتبعيتها للجهاز التنفيذي.

٣- استمر العراق في تبوء مركز متقدم عالميا في استنشاء معدلات الفساد، وصنفت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥، العراق ضمن قائمة الدول العشر الأكثر فسادا في العالم. أنظر تقرير المنظمة: (<http://www.transparency.org/cpi2015>)

٤- موقع قناة الجزيرة:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/8/10/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF>

٥- انظر موقع مجموعة الأزمات الدولية:

(<http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/crisiswatch/crisiswatch-database.aspx?CountryIDs=%7b18CB966A-0073-4264-B3F5-ED0472ED975C%7d#results>)

٦- لنظرة معمقة على تشوهات النظام السياسي في العراق، أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية "الخفاق الرقابية: حكومة العراق بلا ضوابط"، على الرابط:

<http://www.crisisgroup.org/ar/Browse%20by%20publication%20type/Media%20Releases/2011/mena/iraq-and-the-kurds-confronting-withdrawal-fears.aspx>

٧- قدمت الحكومة ثلاثة مشروعات لإصلاح السلطة القضائية: مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا (فبراير/شباط ٢٠١٥)، ومشروع قانون الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي (أبريل/نيسان ٢٠١٥)، إلا إن مراقبين قالوا ان المشاريع الثلاثة لا تقدم سوى تحسينات شكلية. أنظر على سبيل المثال تحليل موقع العراق تايمز لمشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا (<http://aliraqtimes.com/ar/print/38803.html>)

تآكل مؤسسات الدولة واتساع المواجهات الطائفية:

على الرغم من التفاؤل الحذر الذي صاحب تولي العبادي رئاسة الحكومة العراقية خلفاً لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي في أغسطس ٢٠١٤^٨، والذي أتهمه خصومه من مختلف الطوائف العراقية بتركيز السلطات الشديد في يديه وسوء إدارة البلاد والمساهمة في نقشي الفساد وتهميش القوى السنية والكرديّة وصولاً إلى عجزه عن بناء قدرات البلاد العسكرية والأمنية والتي أدت ألي انهيار سريع لقدرات الجيش العراقي واحتلال تنظيم الدولة الإسلامية أجزاء واسعة من شمالي وغرب العراق في ٢٠١٤، إلا أن كشافاً دقيقاً لسياسات وقرارات فترة حكم العبادي تظهر أن بناء دولة عراقية ديمقراطية موحدة قائمة على التوافق الوطني واحترام حقوق الإنسان لا يزال هدفاً صعب المنال. وقد كانت أخطر التطورات التي شهدتها العراق تحت قيادة العبادي التوسع المتسارع في أنشطة الميليشيات المسلحة، وخاصة ما يعرف بميليشيا الحشد الشعبي^٩ واستمرار ضبابية الإطار الدستوري والقانوني المنظم لعملها، الأمر الذي نتج عنه عدم خضوع أفرادها لأي محاسبة قانونية جراء الجرائم الطائفية، والانتهاكات التي مارسوها

٨- تولي المالكي، والذي يشغل أيضاً منصب الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية الشيعي، رئاسة الوزراء في العراق في أيار/مايو ٢٠٠٦. لتفاصيل أكثر حول سياسات المالكي وطريقة حكمه، أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية "هل رأينا كل هذا من قبل؟ الأزمة السياسية المتصاعدة في العراق"، يوليو/تموز ٢٠١٢.

<http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Iraq%20Iran%20and%20the%20Gulf/Iraq/126-deja-vu-all-over-again-iraqs-escalating-political-crisis.aspx>

٩- تأسست مليشيا الحشد الشعبي في يونيو/حزيران ٢٠١٤ بعد فتوى "الجهاد الكفائي" التي أصدرها المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني لتأسيس قوات شبه عسكرية للدفاع عن بغداد بعد احتلال تنظيم داعش للموصل في نفس الشهر. وتقدر مصادر أنه بنهاية عام ٢٠١٥، ضمت قوات الحشد ما بين ٦٠ و ٩٠ ألف مقاتل ينتمون لنحو ٢٠ فصيلة سياسي وعسكري شيعي. ويهيمن الشيعة على أفراد وقيادات الميليشيات المنضوية في الحشد الشعبي، إلا إنها تضم أيضاً أعداداً من المسلمين السنة العرب، بالإضافة إلى المسيحيين والتركمان. لتفاصيل أكثر، أنظر الحشد الشعبي على موقع ويكيبيديا:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A

وانظر أيضاً إلى تقرير معهد الشرق الأوسط "الحشد: إعادة رسم خارطة العراق السياسية والعسكرية"، أبريل ٢٠١٥

<http://www.mei.edu/content/article/hashd-redrawing-military-and-political-map-iraq>

والتي قد ترقى بعضها إلى جرائم حرب^{١٠}. وبعد تزايد الاحتجاجات الداخلية في العراق والضغط الإقليمي والدولية على الأعمال التي تقوم بها الميليشيات، أصدر مجلس الوزراء في ٧ أبريل ٢٠١٥، توجيهاً إلى "الوزارات ومؤسسات الدولة كافة عند تعاملها مع هيئة الحشد الشعبي التعامل معها على أنها هيئة رسمية ترتبط برئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة تتولى عمليات القيادة والسيطرة والتنظيم لقوات الحشد الشعبي". لكن هذا القرار لم ينجح في رفع شبهة "عدم دستورية"^{١١} وضع ميليشيا الحشد، ولم يلحقه قانون يوضح تبعيتها المؤسسية سواء للمؤسسة العسكرية أو الأمنية، أو يحدد إطار عملها الداخلي وقواعد القيادة والتخطيط والسيطرة والتمويل لهياكلها المختلفة، مما يجعل أفرادها خارج إطار المحاسبة، سواء بالنسبة للقضاء العادي أو حتى العسكري.

وكان من نتيجة هذا الوضع القانوني المشوه، استمرار الانتهاكات الجسيمة لهذه الميليشيات وخاصة ضد أفراد الطائفة السنية في محافظات بغداد وديالى وصلاح الدين والأنبار وبابل والتي شملت القتل خارج إطار القانون والاختطاف وسرقة الممتلكات وحرق المنازل والمساجد والتهجير القسري^{١٢}.

١٠- انظر على سبيل المثال بيان منظمة هيومن رايتس ووتش "العراق: جرائم حرب محتملة ارتكبتها ميليشيات شيعية" (<https://www.hrw.org/ar/news/2016/01/31/286402>)

١١- تنص الفقرة (ب) من المادة التاسعة من الدستور العراقي على "حظر تكوين مليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة". لمناقشة الإطار الدستوري والقانوني لوضع ميليشيا الحشد الشعبي، انظر تقرير عبد القادر محمد "دستورية هيئة الحشد الشعبي الوطني" في أبريل ٢٠١٥ على موقع كتابات: <http://www.kitabat.com/ar/page/17/04/2015/49130/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%89/1.html>

١٢- على سبيل المثال، قام أفراد من ميليشيا الحشد الشعبي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ بعملية أعدام خارج القانون لأكثر من ٥٠ فرداً من الطائفة السنية وهم مكبلي الأيادي بدعوى انتمائهم لتنظيم داعش في قرية بروانة في محافظة ديالى. انظر الفصل الخاص بالعراق في تقرير منظمة العفو الدولية السنوي لعام ٢٠١٥ (<https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/iraq/report-iraq>)

ولا تقتصر خطورة عدم التنظيم القانوني لوضع ميليشيا الحشد الشعبي-محاولات دمجها في كيان قانوني جديد تحت مسمى الحرس الوطني باءت بالفشل^{١٣} - على مجرد إفلات عناصرها من المحاسبة، ولكن مأسستها المستمرة تهدد بنية الدولة العراقية ذاتها في المستقبل، على نحو قد لا يقل خطورة عن تهديد تنظيم داعش الوجودي. فمن ناحية، استمرار تصرفات الميليشيا غير القانونية تهدد قدرة الدولة على كسب معركة العقول والقلوب داخل الطائفة السنية، لتحديد غالبية عناصرها من قوة نموذج داعش كمثل للصوت السني، سواء في المناطق التي حررت في ديالى وصلاح الدين والأنبار^{١٤}، أو تلك التي لاتزال تحت سيطرة داعش في نينوى تحديداً. نجاح تنظيم داعش، يرجع جزئياً، إلى إحساس الطائفة السنية بالتهميش المتزايد منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، وخاصة فيما يتعلق بموقع أفرادها داخل مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية، أو نصيبها من الثروة القومية، أو القوانين التي تستهدف أفرادها كقانون اجتثاث البعث أو طبيعة القوى السياسية التي تعبر عنها، والتي يعتقد أفراد الطائفة انها غير "تمثيلية" لمصالحهم وتكونت نتيجة فساد بعض النخب السنية التي ارتضت موالة بغداد لحسابات متعلقة بالمال والمناصب، أو تتبع أجنداث دول إقليمية وخاصة تركيا والأردن وقطر والسعودية. ولهذا، فتعاضد دور الميليشيات الشيعية في تحديد الأجندة السياسية والأمنية، سوف لن يؤدي سوى إلا منع أي إمكانية لتحقيق مصالح وطنية واسعة تهدف إلى نبذ العنف والإرهاب وإدماج

١٣- على الرغم من اصدار الحكومة العراقية "مشروع قانون الحرس الوطني" في فبراير/شباط ٢٠١٥، إلا أن المشروع واجه اعتراضات كبيرة خلال مناقشته في البرلمان الذي رفض التصديق عليه خلال عام ٢٠١٥. انظر تقرير موقع الجزيرة:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/9/13/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A>

١٤- انظر على سبيل المثال، تقرير "الجحيم بعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، الصادر عن موقع أتلانتك الأمريكي والذي يتناول مصير عائلة سنية من محافظة الأنبار تحت حكم تنظيم داعش هناك، وتجربتها في حي سكني ببغداد تحت سيطرة ميليشيا "عصائب أهل الحق"، إحدى الميليشيات المنضوية في وحدات الحشد الشعبي:

http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/05/the-hell-after-isis/476391/?utm_source=SFFB

المكون السني في العملية السياسية وتهدد أيضا بتكرار تجربة تنظيم القاعدة في العراق -الأب- الروحي لتنظيم داعش- والذي سبق أن دحر عسكريا وطرد من المدن التي احتلها ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، قبل أن يعود في شكله الجديد عام ٢٠١٤.^{١٥}

تعاضد الدور العسكري لميليشيا الحشد الشعبي قد يهدد تماسك الأغلبية الشيعية نفسها، مما ينذر باشتعال الاقتتال الداخلي ليشمل البلاد برمتها. فمن ناحية، لمعظم هذه الميليشيات امتدادات سياسية ومناطقية، بعضها ممثل داخل البرلمان كالمجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة عمار الحكيم أو التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر، وهو الأمر الذي يهدد بإدخال "السلح" كعنصر فعال في حسم أي خلاف سياسي في المستقبل بدلا من اللجوء إلى القنوات الدستورية التقليدية. كما تتمتع أغلبية هذه الميليشيات بعلاقات وثيقة مع إيران في مجالات التدريب والتمويل والتوجيه وهو الأمر الذي يمنحها "استقلالية كبيرة"، ليس فقط أمام الحكومة المركزية، ولكن أيضا بعلاقتها مع جمهورها وناخبها في المحافظات الشيعية.^{١٦} وأخيرا، فاستمرار الاعتماد عسكريا على تلك الميليشيات، أو التفكير بدمجها في القوات النظامية سوف يصعب من مهمة بناء قوات جيش وشرطة مهنية وعابرة للانتماءات الطائفية والعرقية، وهو ما يهدد بتكرار تجربة الجيش العراقي الذي انهار بشكل قياسي أمام تقدم تنظيم داعش في محافظات المثلث السني.

وخلافا للدور الإيراني القوي في العراق، فلاتزال البلاد مسرحا لصراع قوى إقليمية أخرى وخاصة تركيا والمملكة العربية السعودية والأردن وقطر، والتي تتمتع كل منها بعلاقات قوية، مالية وسياسية وعسكرية، مع أحزاب وحركات سنية وكردية. فنتركيا على سبيل، والتي دفعت بقوات عسكرية صغيرة في ديسمبر ٢٠١٥ إلى مدينة بعشيقة القريبة من الموصل، تنهم بدعم

١٥- لمناقشة أكثر تفصيلية عن وضع الطائفة السنية بعد عام ٢٠٠٣، أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية "سنة العراق والدولة: فرصة كبرى أم خسارة فادحة".

<http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Iraq%20Iran%20and%20the%20Gulf/Iraq/144-make-or-break-iraq-s-sunnis-and-the-state.aspx> .

١٦- على سبيل المثال، لم تتجح حكومة بغداد أو الولايات المتحدة في منع مشاركة ميليشيا الحشد من حصار مدينة الفلوجة أو تحرير بعض مدن صلاح الدين في ٢٠١٥ أو الاستعداد لعمليات تحرير مدينة الموصل المتوقعة في المنتصف الثاني من عام ٢٠١٦.

رئيس إقليم كردستان وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود برزاني ضد خصومه البقية وخاصة حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة جوران، الأقرابالي إيران. ولاقت الخطوة العسكرية التركية بالتوغل داخل شمال العراق، ترحيبا من بعض القوى والشخصيات السنية النافذة كأسامة النجيفي زعيم ائتلاف متحدون للإصلاح البرلماني، فيما عارضها ساسة سنة آخرون قريبين من إيران وقطر.^{١٧}

وشهدت الأوضاع السياسية في إقليم كردستان الذي يتمتع باستقلالية واسعة خلال عام ٢٠١٥ أزمة مشتعلة بعد إصرار برزاني على التمسك برئاسته للإقليم على الرغم من انتهاء ولايته بشكل رسمي في ١٩ أغسطس من نفس العام. وشهدت الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة توترات واحتجاجات وإضرابات واسعة وأعمال عنف سقط فيها قتلى وجرحى، وخاصة في محافظة السليمانية التي لا يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، مطالبة رئيس الإقليم بالتناحي ووضع دستور للإقليم يسمح بإنشاء قواعد مؤسسية وقانونية لتداول السلطة بشكل سلمي بدل اللجوء إلى الموائمات الحزبية كما جرت العادة وتحويل نظامه السياسي من رئاسي إلى برلماني.^{١٨} وتلقي هذه الأزمة، وهي الأعنف داخل الإقليم منذ عام 2003، بظلال كثيفة على قدرة اللاعبين الأساسيين هناك على الاحتفاظ بكردستان "كواحة للاستقرار" في العراق، وقد تهدد بإعادة أجواء التوترات العسكرية التي شهدتها الإقليم في تسعينيات القرن المنصرم. وقد تفتح الأزمة الباب لتفكك وحدة العراق الترابية إذا ما لجأ برزاني إلى خيار المطالبة بانفصال الإقليم للهروب من أزمته الداخلية وتفتح الباب واسعا لتدخل عسكري أكبر من إيران وتركيا المعارضتين لأي دعوات انفصالية للأكراد.

١٧- انظر على سبيل المثال تقرير معهد كارنيجي للسلام الدولي "المأزق السني في العراق"،

<http://carnegieendowment.org/2016/03/03/ar-62955/iusr>

١٨- تنتظر تقرير موقع الجزيرة "أزمة رئاسة كردستان العراق تتفاقم ولا نسوية بالأفق"، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/13/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D9%82>

استهداف وقتل المدنيين:

استمرت أعمال العنف والقتل العشوائي واستهداف المدنيين خلال عام ٢٠١٥ بنطاق واسع حيث سقط ١٧٠٧٨ مدني عراقي نتيجة التفجيرات بالعبوات والسيارات المفخخة والعمليات الانتحارية والاعتقالات والإعدامات خارج نطاق القانون بالإضافة إلى العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، بانخفاض بنسبة ١٤% عن عام ٢٠١٤ والذي قتل خلاله ٢٠٠٣٥ مدني عراقي وهو العام الذي شهد توسع تنظيم داعش.^{١٩}

وتماشياً مع أنماط عام ٢٠١٤، فقد ساهمت تشكيلة متنوعة من الفاعلين في قتل المدنيين العراقيين في عام ٢٠١٥، وكان أبرزهم تنظيم داعش، وميليشيا الحشد الشعبي، والقوات العراقية، وقوات البيشمركة الكردية، وميليشيات مسيحية وإيزيدية صغيرة، بالإضافة إلى الضربات الجوية للتحالف الدولي المناهض لداعش بقيادة الولايات المتحدة.

وتمركزت أعمال القتل خلال ٢٠١٥ في المحافظات الخمسة ذات الأغلبية السنية أو تلك المختلطة طائفيًا وعرقياً حيث شهدت سقوط نحو 85% من إجمالي عدد القتلى في العراق كله. وجاء ترتيب المحافظات حسب عدد القتلى كالتالي: نينوى (٤٠٨٩)، الأنبار (٣٩٣٠)، بغداد (٣٤٢٦)، صلاح الدين (١٧٤٥)، وديالى (١٣١٥).^{٢٠}

وقدرت منظمة "إراكي بودي كاونت" ان تنظيم داعش مسؤول عن قتل نحو ٧١٠١ مدني عراقي عن طريق الإعدامات والاعتقالات في المناطق التي يسيطر عليها لأسباب متنوعة منها

١٩- أخذت هذه الأرقام من إحصاءات منظمة "إراكي بودي كاونت"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة أنشئت بعد الحرب على العراق. وتتمتع تقارير المنظمة بمصداقية كبيرة بسبب منهجيتها في توثيق الضحايا. فالمنظمة تعتمد في تقاريرها على توثيق أعداد الضحايا الذين قتلوا أو أصيبوا بالفعل وليست تلك التي يتم استنتاجها عن طريق أخذ عينة مسحية من العراقيين كما تفعل منظمات أخرى. وتستند إحصاءات المنظمة على مقارنة تقارير وزارات الدفاع والداخلية والصحة (الجهات المسؤولة عن توثيق أعداد القتلى والمصابين)، ووسائل الاعلام المحلية والدولية لكل محافظات العراق. وتهتم المنظمة في تقاريرها بتحديد تاريخ ومكان وأسماء القتلى والمصابين والجهات المسؤولة عن قتلهم وطرق القتل أو الاستهداف إذا ما توافرت كل تلك المعطيات خاصة وان أسباب موت أو قتل الضحايا العراقيين احيانا ما تكون غير معروفة وخاصة عند العثور على الجثث الملقاة في الطرقات والشوارع، فلا يعرف على وجه التحديد ما اذا كانت مرتبطة بأسباب سياسية، أم أن لها دوافع جنائية. للاطلاع على المزيد أنظر موقع المنظمة (<https://www.iraqbodycount.org>).

٢٠- تقرير منظمة إراكي بودي كاونت:

(<https://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2015>)

استئصال التنظيمات والعشائر السنية المعارضة له، أو معاقبة المخالفين لتأويل التنظيم المتطرف للشريعة الإسلامية، أو استهداف الأقليات الشيعية والمسيحية والكردية والتركمانية والإيزيدية في مناطق سيطرته أو قتل أنصاره المنشقين أو المشتبه بهم كجواسيس للحكومة العراقية.^{٢١} وأشارت منظمة إراكي بودي كاونت أيضاً إلى أنها وثقت مقتل ١٢٤٦ عراقي عن طريق الإعدامات الخارجة عن نطاق القضاء قامت بها "جهات غير معروفة" في مناطق خارجة عن سيطرة داعش، في إشارة ربما إلى أعمال انتقامية ضد عراقيين من العرب السنة. وقالت المنظمة ان الضربات الجوية التي قامت بها قوات التحالف الدولي والقوات العراقية مسؤولة عن قتل ١٢٩٥ عراقي خلال عام ٢٠١٥.^{٢٢}

الحق في التجمع والتنظيم وحرية الرأي والتعبير:

شهدت أوضاع حريات الاحتجاج والتنظيم والرأي والتعبير، بما في ذلك الحريات الإعلامية، تباينا في درجات التحسن والتدهور خلال عام ٢٠١٥. ففي يناير أنشأ البرلمان "المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان" كهيئة للمشاركة بين المكونات السياسية والمنظمات الحقوقية حول التشريعات المرتبطة بحقوق الإنسان، بيد ان المجلس لم يناقش أي تشريع مهم خلال العام.

وفي سبتمبر، صدقت رئاسة الجمهورية على القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية^{٢٣}، والذي حظر على الأحزاب السياسية تشكيل أذرع مسلحة في خطوة قد تستخدم لاحقا في تفكيك الميليشيات المسلحة في العراق. إلا أن نص القانون في مادته الثامنة على حظر عضوية أي مواطن شارك "بالترويج لأفكار تتعارض مع أحكام الدستور"، قد يشكل

٢١- انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015. مصدر سابق.

٢٢- المصدر السابق.

<http://www.iraq-ig-law.org/ar/content/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85-36-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015>

مدخلا للتلاعب في النظام الحزبي خاصة وان الكثير من مواد الدستور العراقي لسنة ٢٠١٥ لازالت محل جدل كبير وخاصة تلك المتعلقة بالفيدرالية أو دور الدين أو اجتثاث حزب البعث الحاكم السابق للعراق قبل ٢٠٠٣.٢٤ كما تضمن القانون نصا مثيرا للجدل وهي المادة ١٩ التي تؤسس "دائرة شؤون الأحزاب السياسية" وتتبع وزارة العدل وتختص بمراقبة التزام الأحزاب بالقانون فيما يتعلق بنظامها الأساسي ونشاطاتها السياسية. خطورة هذا النص في أن يجعل الوزارة، خصما ضد الأحزاب السياسية، وكان يمكن الاستعاضة عنه بتكليف القضاء بهذه المهمة. تحظر المادة ٤٥ من القانون حصول الأحزاب السياسية على تمويل أجنبي، بالإضافة إلى إجبارها على كشف موازنتها السنوية، ويفتح القانون مجالاً أمام الأحزاب الناشئة لتلقيها مساهمات مالية من الميزانية العامة للدولة كما جرى العرف في عدة نماذج ديموقراطية.

من ناحية أخرى استمرت السلطات العراقية في استخدام القوة المفرطة للتعامل مع التظاهرات السلمية. ففي يوليو وأغسطس، قتلت القوات العراقية ما لا يقل عن خمسة أشخاص في مدينتي بغداد والبصرة خرجوا في تظاهرات منددة بالفساد واستمرار انقطاعات التيار الكهربائي وشح المياه.^{٢٥}

وفي يونيو أقرت الحكومة قانون "شبكة الإعلام العراقي" رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٥، والذي رحب بمعظم بنوده كثر من الإعلاميين والسياسيين، وخاصة تلك التي تنقل صلاحيات الإشراف والتعيين والتمويل للشبكة من رئاسة الحكومة إلى لجنة الثقافة داخل مجلس النواب.^{٢٦} إلا أن أوضاع الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام على الأرض في العراق خلال عام 2015 ظلت من الأكثر خطورة في العالم، نتيجة استهدافهم من قبل السلطات والمليشيات الشيعية والسلطات الكردية، بالإضافة إلى تنظيم داعش. فحسب التقرير السنوي لمنظمة

٢٤- انظر مثلا مقالة أحمد فاضل المعموري "قانون الأحزاب السياسية.. رؤية نقدية" في جريدة المثقف (<http://almothaqaf.com/index.php/qadaya2015/901149.html>)

٢٥- انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015. مصدر سابق.

٢٦- انظر تقرير موقع الجزيرة "جدل بالعراق بشأن قانون تنظيم شبكة الإعلام":

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/6/1/%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85>

"مراسلون بلا حدود"، فقد احتل العراق المركز ١٥٨ لحريات الصحافة من بين ١٨٠ دولة^{٢٧}، فيما جاء رابعا على مستوى العالم من حيث عدد الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للقتل أو الخطف^{٢٨}. واحتلت مدينة الموصل قائمة أسوأ المدن العراقية من حيث حريات الصحافة واستهداف الصحفيين، حيث قدرت منظمة مراسلون بلا حدود ان تنظيم داعش قام بخطف ٤٨ صحفيا في الفترة ما بين يونيو ٢٠١٤ وأكتوبر ٢٠١٥، وأعدم ١٣ منهم^{٢٩}.

أزمة الأقليات الدينية والعرقية:

تواصلت في عام ٢٠١٥ عمليات استهداف وقتل وترحيل أو التضييق على حرية حركة أفراد من الأقليات الدينية والعرقية في العراق نتيجة نشاطات تنظيم داعش بالأساس ومليشيات الحشد الشعبي والقوات الكردية، وما يرافقها من هيمنة خطابات وجماعات دينية متشددة على المسرح السياسي والثقافي في البلاد، بما فيها أجهزة الامن المناطق بها حماية هذه الأقليات.

وواصل تنظيم داعش استهداف أفراد من الأقليات الإيزيدية والمسيحية والتركمانية في المناطق القابعة لسيطرته وخاصة في محافظة نينوى. وتتنوع ممارسات تنظيم داعش بين القتل والخطف وفرض الجزية والتهجير القسري وإجبار غير المسلمين على التحول إلى الإسلام، بالإضافة إلى الاغتصاب والاستعباد الجنسي وهدم دور العبادة^{٣٠}.

٢٧- تقرير منظمة مراسلون بلا حدود السنوي (<http://rsf.org/en/iraq>)

٢٨- تقرير لجنة حماية الصحفيين الدولية (<https://cpj.org/killed/2015>)

٢٩- بيان مراسلون بلا حدود "الموصل: مقبرة حرية المعلومات"

(<http://rsf.org/en/news/mosul-cemetery-freedom-information>)

٣٠- وكالة الأنباء الألمانية:

<http://www.youm7.com/story/2015/2/2/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%8A%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AB%D9%88%D8%B0%D9%88%D9%83%D8%B3-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B5%D9%84/2051407>

أما على الصعيد التشريعي، فقد أثارت تعديلات على "قانون البطاقة الوطنية" والتي أقرها البرلمان العراقي في نوفمبر احتجاجات واسعة لدى ممثلي الأقليات الدينية داخل وخارج مجلس النواب، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون على السماح "لغير المسلمين" فقط بتبديل دينهم، فيما نصت الفقرة الثانية على أن "يتبع الأولاد القاصرين في الدين من اعتنق الدين الإسلامي من الأبوين".^{٣١} وعلى الرغم من مخالفة الفقرة الأولى "الحق في الاعتقاد" الذي نصت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فإن قراءة النص وفق الدستور العراقي تثير الارتباك كما هو الحال في بعض الدساتير العربية والإسلامية. فالدستور العراقي في مادته ٤٢، يكفل للأفراد حريات "الفكر والضمير والعقيدة"، بصرف النظر عن خلفياتهم الدينية، إلا أنه في المادة الثانية ينص على أن الإسلام "هو مصدر أساس للتشريع"، ويحظر "سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام". لكن ما أثار الجدل بصورة أكبر هو البند المتعلق بديانة الأطفال حيث استند ممثلو الأقليات الدينية في البرلمان على نص الفقرة ٢ من المادة الثانية من الدستور العراقي والتي تضمن حرية العقيدة للطوائف المسيحية واليزيدية والصابئة، بالإضافة إلى القانون المدني الذي يحدد سن الأهلية القانونية بـ ١٨ عاماً.^{٣٢}

وفي السياق العراقي الحالي، فهذه المادة تفرض تعقيدات قانونية كبيرة وخاصة على النساء المسيحيات والإيزيديات اللواتي حملن بعد تعرضهن للاغتصاب على يد أفراد تنظيم داعش. فمن ناحية، سيزيد القانون الجديد من معاناتهن إذ يلزم أطفالهن بتبني "الإسلام"، ومن ناحية أخرى، إذا ما تجاهلن القانون، فهناك احتمالية كبيرة لتعرض أطفالهن للمسائلة القانونية إذا ما قررن الاحتفاظ بديانة الأم في أوراق الإثبات الرسمية قبل أو بعد وصولهم لسن البلوغ.

٣١- انظر نص القانون على موقع مجلس النواب العراقي:

<http://www.parliament.iq/details.aspx?LawN=%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%80%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D9%80%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%80%D8%A9>

٣٢- انظر على سبيل المثال مقالة الكاتب وليم وردا "رؤية في المادة 26 من قانون البطاقة الموحدة وانتهاك حقوق المكونات العراقية غير المسلمة" (<http://www.ishtartv.com/viewarticle.64399.html>).

حقوق المرأة:

استمرت معاناة النساء العراقيات من مختلف الطوائف والأعراق بشدة خلال عام ٢٠١٥ وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش ويفرض فيها رؤيته المتشددة للشريعة الإسلامية. فقد وثقت تقارير حقوقية دولية ومحلية القيود "المنهجة" التي تتعرض لهن النساء والفتيات العراقيات والتي شملت فرض زي معين، والحد من حرية التنقل إلا مع الأقارب الرجال ومنعهن من العمل في بعض الوظائف، بالإضافة إلى تعرض النساء والفتيات الغير منتديات إلى الطائفة السنية للقتل والتعذيب والاعتصاب والاستعباد الجنسي والإتجار فيهن بين عناصر التنظيم.

فعلى سبيل المثال، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش ان المئات من النساء الإيزديات تعرضن ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى الأسر، أحيانا لمدة سنة، وأجبرن على التحول إلى الإسلام والفصل عن أولادهن كما تم استخدامهن في الرق الجنسي وبيعهن وشراءهن في أسواق العبيد وتقلهن بين عناصر داعش.^{٣٣} وتابعت المنظمة أن النساء المسلمات وغيرهن تتعرضن إلى التقييد في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم بسبب سياسات داعش التمييزية التي "تشمل قواعد تمنع الأطباء الذكور من ملامسة أو رؤية المريضات أو الانفراد بهن. وفي المناطق الريفية، منعت داعش الفتيات من ارتياد المدارس، كما يقوم مقاتلو داعش وعناصره النسائية من "شرطة الآداب" بضرب وعض ووخز النساء بعصي معدنية في الأماكن العامة، ما يؤدي لخوفهن من التماس الخدمات التي يحتجن إليها".^{٣٤} ورصدت منظمة العفو الدولية في مارس قيام مسلحين من تنظيم داعش بقتل ما لا يقل عن تسع نساء شييعيات ينتمين إلى الأقلية التركمانية لرفضهن الزواج من مقاتلي التنظيم عقب قيامهم بقتل أزواجهن.^{٣٥}

٣٣- انظر تقرير المنظمة "معاناة النساء في العراق تحت حكم داعش":
(<https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/06/288458>)

٣٤- المصدر السابق.

٣٥- تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥. مصدر سابق.

حقوق اللاجئين والنازحين داخليا:

ظلت أوضاع اللاجئين والنازحين داخليا واحدة من الإشكاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في العراق. ووفقا للمعلومات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وصل عدد النازحين داخليا في العراق بنهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣.٢ مليون عراقي فر معظمهم من مناطق سيطرة تنظيم داعش في نينوى وصلاح الدين والأنبار وخاصة إلى إقليم كردستان، بالإضافة إلى نحو ٢٤٣ ألف لاجئ سوري. كما واجه مئات الآلاف من العراقيين وخاصة في مدن الموصل والرمادي والفلوجة مخاطر تهدد حياتهم بسبب حصار تنظيم داعش لهذه المدن ورفضه السماح لبعض سكانها بالهرب من القصف الجوي أو قلة الغذاء والرعاية الصحية.

وقالت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إن أعدادا كبيرة من النازحين يقطنون في أماكن لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء بصورة وافية في كثير من الأحيان^{٣٦}. ووثقت تقارير دولية ومحلية تعرض عدد كبير من النازحين داخليا وخاصة من السنة العربية إلى صنوف شتى من المضايقات شملت القتل والخطف والاعتداء وخاصة في بغداد وإقليم كردستان للاشتباه بأن لهم صلات بتنظيم داعش أو تعرضوا للانتقام بناء على الهوية أعقاب هجمات انتحارية أو بالسيارات المفخخة لداعش^{٣٧}.

٣٦- انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=167&Itemid=645&lang=ar.

٣٧- تقرير العفو الدولية لعام ٢٠١٥. مصدر سابق.

